مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والامنية على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

يا له من تاجر!

ملامح نظام دولي مُتطرّف

د. لينه بلاغي

رغم أنه من المُبكر نسبياً الحديث عن توافقات نهائية على مستوى الأزمات شرق القارّة الأوروبية، وتحديداً فيما يتعلّق بالأزمة الروسية – الأوكرانية، إلّا أنّ مُجريات الأحداث الأخيرة فَتَحت المجال أمام جملة من التوقّعات والتكهّنات، التي من المُرَجّح أن تترك آثاراً كبيرة على التموضعات الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط والساحل الشرقي للمتوسط.

هذه الآثار يرى فيها البعض آخر مراحل الفوضى الدولية، حيث سيتم ترتيب مُجمل ساحات النظام الدولي انطلاقاً من إعادة التموضع الأمريكي من المنظومة الدولية القديمة التي أرسَت الولايات المتحدة أعمدتها سابقاً، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي قامت على أسس من مؤسسات دولية سياسية واقتصادية كمفهوم ليبرالي، وأمنيّة، هدفها الغائي، كما سُوّق له، حلّ الأزمات الدولية سلمياً دون اللجوء إلى حروب طاحنة؛ منظومة فكرية مُتحرّرة ديموقراطية، قائمة على أساس الدعم المتبادل والحماية الأمريكية للشركاء في مواجهة المنظومات "المُتوحّشة" التي تتهدّد الديموقراطية وحريّة الأمم، و... ممثّلة بالمنظومة الشيوعية والنظام الاشتراكي والتوسّع السوفياتي.

إعادة التموضع الأمريكي الأخيرة تختلف عن سابقتها بالأسلوب والنهج والصراحة؛ ساحاتها وأصدقاؤها، وحتى الأعداء، ولو ظاهرياً، أشبه بدمى يُجيد الأمريكي، تكتيكياً، جعلها ترقص على وقع هذا التموضع، والتي غالباً تأتي لتحقيق مصالح استراتيجية يُمطر خراجها في جعبة تلك الفئة من الرأسماليين فاحشي التوحّش.

ما بين الجيوبوليتيك والجيوإكونومك تتحرّك المنظومة الدولية الأمريكية. فالصـــراع الدولي إبّان الحرب الباردة تمَحور في عناوينه العامة حول البعد السياسي للمكان، في حين بَرَق نجم الجيوإكونومك أو البعد الاقتصادي للمكان، مع نهاية القرن المنصرم، والأفول السوفياتي، وبداية رحلة السيطرة على العالم عبر مشـــاريع المُحافظين القدامى والجُدد، ليرتدي الرّقص ما بين المجالين(الســـياســـي والاقتصـــادي) رداء الحزبين الجمهوري والديموقراطي في الإدارة الأمريكية، بغضّ النظر عن التفاصيل التي يغرق المُراقبون فيها، والعناوين والصراعات المتعدّدة التي تُسَوّق للجماهير .

ففي حين تدفع الإدارات الأمريكية الديموقراطية نحو تحقيق توسّـــع ونفوذ عبر الجغرافيات الســـياســـية للدول، على غرار ما حَدَث في الأزمة الروســـية – الأوكرانية، وتغيير الحدود وضـــرب مُعادلات النظام الدولي الســابق المســتقرة نسـبياً، وإضـعاف الأعداء التقليديين عبر سـياسـات الإشـغال وخلق الحروب، للوصـــول إلى طاولة المفاوضـــات بتوقّعات ومطالب بحدّها الأدنى إذا سُـــمِح لها، حســـب موقعها في التوازنات الحالية، تنطلق وتدفع نفس الإدارة، بوجهها المُحافظ الجمهوري، بسياساتها، مُستغلّة التمهيدات الســـابقة، لعبور الحدود الاقتصـــادية للدول عينها، وأوكرانيا أيضـــاً نموذجاً، في صـــراع مُســـتميت على الموارد والثروات المُوَزّعة في العديد من النقاط الساخنة في العالم.

الاتحاد الأوروبي وأزمة التموضع:

مؤخّراً، تمّ إخراج الاتحـاد الأوروبي، كمـا كـان مُرتقبـاً، من حلبـة النفوذ الـدولي (وهو طموح أمريكي قديم)، ومن امتياز القدرة على المُناورة في بعض الملفّات الدولية على غرار بعض ملفّات الشـــرق الأوســـط، كالملف الســـوري والفلســـطيني والإيراني... وبدأت أوروبا تنفتح على الجغرافية الســـياســـية والجيوبوليتيك الذي سـاد في القرون الوسـطى، وإن كانت بحلّة جديدة، حيث شـكّلت الورقة الأوكرانية، ليس عامل ضـــغط على الجانب الروســـي فحســـب، وإنما على أوروبا المتحدة، ممّا يُمَهّد الطريق أمام تحالفات داخلية، ستُحاول فيها بعض الدول الرئيسية، كألمانيا وإيطاليا وفرنسا، جاهدة مواجهة التوازنات القادمة من غرب جديد أكثر "إنكلوسـكسـوني" بقيادة أمريكية، دون أقنعة من تاريخ مشـترك، أو خطاب

ثقافي ديموقراطي موحّد، أو رأسمالية عابرة للحدود بحريّة، أو أسواق تجارية مُنفتحة على تنافس حر، أو منظمة تجارية عالمية تحمي حقوق دولها المُنضوية فيها. إنها مرحلة حمائيّة بامتياز لإعادة رسم التموضعات الاقتصادية وفواعلها من خواص المنظومة الرأسمالية في جميع أنحاء الجغرافيات العالمية، وما عاد بإمكان أوروبا أن تشكّل تهديداً لأمريكا في المدى المتوسط على الأقل؛ فيا له من تاجر!

لقد أظهر ترامب في سياسته لإدارة الأزمة الأوكرانية حنكة "التاجر" المُتمرّس. وتحت عنوان "لا مزيد من الحرب"، أخرَج روسيا من مُستنقع الأزمة ببعض ماء الوجه الدولي في مواجهة أوكرانيا والناتو، وأراح الخزينة الأمريكية من المدفوعات، مُمَهّداً الطريق أمام واردات ضخمة من جعبة دولة أوروبية؛ هو احتلال اقتصادي بكلّ ما للكلمة من معنى؛ وهو ما يُلخّص "الاتفاق الاقتصادي بين ترامب وزيلينسكي"؛ يا له من تاجر!

ترامب الذي عَبّر في كثير من المناسبات عن إعجابه بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والإدارة الأمريكية من خَلْفه، لم يمنح الروس فرصة رفع العقوبات الاقتصادية عن روسيا، والتي بالمناسبة الكثير منها بدا إبّان عهد ترامب السابق، وعاد مؤخراً للتأكيد أنه في حال عدم التزام روسيا بالاتفاق على إنهاء الحرب مع أوكرانيا، ستكون في معرض عقوبات أمريكية مُدمّرة؛ وبطبيعة الحال، ستتبعها أوروبا (كحال القطيع)؛ يا له من تاجر!

ترامب لم يقطع الطريق على الأوروبيين عملياً وكلياً؛ بل عبّر بوضوح بأن الولايات المتحدة على استعداد للمساعدة في قيادة وإدارة ملفّات الأزمات للدول الحليفة؛ لكن على هذه الدول أن تتحمّل تكاليف الحروب والمواجهة والأمن، بمعنى العدّة والعديد، لتحقيق هذا الهدف، مُتناسياً، كما تناسى العقل السياسي الأوروبي، إمكانية وجود تموضعات أخرى داخل أوروبا، وبالتعاون مع الظهير الشرقي (روسيا) لمواجهة العنجهية الأمريكية. هي أزمة ثقة فكرية ثقافية تاريخية، تُجيد الإدارة الأمريكية استغلالها بوضوح.

بالتناغم مع روسيا:

على مستوى الصراع التقليدي مع الطموح الروسي، فقد شكّلت الأزمة الأوكرانية صفعة جديدة على وجه الطموحات والسياسات الروسية، عَبّر عنها بوضوح الموقف الروسي من الملف السوري تحديداً، ومن الشرق الأوسط عموماً. ففي الوقت الذي ألمَحت الصفقة المُرتقبة بين أمريكا وروسيا (لم تخرج بصورة نهائية بعد) على ما يبدو عن استعادة بعض المكاسب السوفياتية سابقاً، أي أجزاء من "الخاصرة الأوكرانية"، والتي قد لا تكون دائمة، في مقابل التراجع الروسي عن منطقة الشرق الأوسط عموماً، وربما مع نفوذ محدود؛ وهو خسارة استراتيجية للروس على المدى المتوسط والبعيد، ما لم يتم تعديل ميزان القوى مُجَدّداً في القريب العاجل.

لكن هذا المكسب الروسي يطرح العديد من علامات الاستفهام على مدى العمق والقوّة والثقة التي تجمع المحور الشرقي (اصطلاحاً) المُقابل للمحور الغربي (اصطلاحاً)، اقتصادياً وسياسياً وأمنياً وعسكرياً. والإجابة مرتبطة بشكل وثيق بالحراك الصيني – الإيراني – الروسي ، ومدى التزامه أيضاً بأهداف المؤسسات الدولية كلغة دفاعية في مواجهة النظام الأمريكي القديم، أو المنظومة الدولية قَيْد التغيير.

ميدانياً في الملف الأوكراني:

أعلن وزير الخارجية الأمريكي، ماركو روبيو، أن "الكرة الآن في ملعبهم (روسيا)"، وأن الولايات المتحدة تعتقد أن السبيل الوحيد لإنهاء الحرب هو من خلال مفاوضات السلام؛ فيما ردّ الكرملين بأنه يدرس "اقتراح وقف اطلاق النار".

من جانبه، الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، عقب اجتماع جدّة الأخير، اعتبر أن الأمر متروك الآن للولايات المتحدة لإقناع روسيا بالموافقة على الاقتراح "الإيجابي"؛ فيما كشف ترامب، خلال اجتماعه مع رئيس الوزراء الإيرلندي مايكل مارتن في البيت الأبيض أنه تلقّى "رسائل إيجابية" حول إمكانية وقف إطلاق النار"؛ ولكن الرسالة الإيجابية لا تعني شيئاً". وتابع: "الوضع خطير للغاية."

واعتبر ترامب أن "السلام يصب في مصلحة روسيا"، مُحَذّراً من أنه يستطيع "القيام بأشياء ماليّة" للضغط على روسيا؛ وهذا "سيكون سيّئاً للغاية بالنسبة لروسيا".

وفيما يتم التكتّم على الفريق المُفَوّض الذي من المُفترض أن يكون وصل موسكو(13آذار)، قالت المتحدّثة باسم الحكومة الأميركية، كارولين ليفيت، للصحافيين في البيت الأبيض، إن مستشار الأمن القومي مايك والتز تحدّث مع نظيره الروسي؛ في حين سَرّبت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) أن ستيف ويتاكر، مبعوث ترامب إلى الشرق الأوسط، سيُسافر إلى موسكو لإجراء محادثات بعد لقاءات جدّة.

وقال ليفيت: "نحن نحث روسيا على الموافقة على هذه الخطّة". "لم نكن قريبين من السلام إلى هذا الحد في هذه الحرب". وكان اجتماع جدّة هو الأوّل بين مسؤولين أميركيين وأوكرانيين منذ اجتماع 28 فبراير/شباط بين زيلينسكي وترامب ونائب الرئيس جيه دي فانس، والذي شابه الجدل، وأدّى إلى توقّف المساعدات العسكرية الأميركية وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع أوكرانيا.

ولكن بعد زيارة جدّة، استؤنفت المساعدات. وقال ترامب إنه يعتقد أن زيلينسكي يريد السلام الآن في الوقت الذي "تتصاعد وتيرة القتال في أوكرانيا مع تطوّر التطورات الدبلوماسية بشأن وقف إطلاق النار المُحتمل"، حيث نقَلت تقارير "أن طائرات بدون طيّار وصواريخ روسية ضرَبت أهدافاً في كريفوي روج – مسقط رأس زيلينسكي – وكذلك في أوديسا ودنيبروبيتروفسك وخاركوف"؛ واندلعت اشتباكات أيضاً في منطقة كورسك الروسية، حيث قال بيسكوف إن القوّات الروسية "تتقدّم بنجاح" وتستعيد المناطق التي كانت تُسيطر عليها القوّات الأوكرانية. وفي وقتٍ لاحق، أعلن الكرملين "أن بوتين زار مركز قيادة في المنطقة، إلى جانب رئيس أركان الجيش الروسي فاليري جيراسيموف، وهي الزيارة الأولى للرئيس الروسي إلى المنطقة منذ الهجوم الأوكراني عبر الحدود في أغسطس/آب من العام الماضي. وذكَرت وسائل إعلام روسية أنه أمَر خلال الزيارة بـ"التحرير الكامل" للمنطقة. ولم يُعلّق بوتين حتى الآن على اقتراح وقف إطلاق النار الذي تدعمه أوكرانيا والولايات المتحدة. وعلى الجانب الأوكراني، كشف القائد

العسكري أوليكساندر سيريسكي"أن بعض قوّات البلاد تنسحب من كورسك، لأولويّة حفظ حياة الجنود الأوكران".

الاتجاه الموازي في الشرق الأوسط:

إن الاتجاه الذي تتحرّك من خلاله الأزمة الأوكرانية يسير بالتناغم مع التوجّه العام الذي بات يتحكم بمعادلة الشرق الأوسط، وتحديداً فيما يتعلق بمنظومة الساحل الشرقي للمتوسط ومتعلّقاتها، وصولًا حتى إيران؛ وكلاهما يتّحدان مع التوجّه الذي تعتمده السياسات الأمريكية الحالية، والقاضية بإرساء بوادر الحلول في منطقتي شرق أوروبا على خلفيّة تضييق الأزمة الأوكرانية، والتوجّه العام للإقليم العربي والمتوسطي، الذي يقتضي وفق ظواهر المعطيات الراهنة، محاولة إدخال إيران ضمن سلسلة التسويات الإقليمية المُرتكزة على ما حمَلته الرسالة التي وجّهها الرئيس الأمريكي للجمهورية الإسلامية في إيران، وإلّا فإنّ استخدام القوّة العسكرية مفتوح على مصراعيه في المرحلة الراهنة.

الوساطة الإماراتية في الملف الأمريكي – الإيراني:

الارتياح الأمريكي النسبي لتطوّرات ملف الأزمة الروسية – الأوكرانية فتح المجال واسعاً أمام تركيز ترامب على الملف الإيراني، مُستخدمًا السياسات والتهديدات عينها التي حمَلتها على ما يبدو الرسالة التي أعلن ترامب عنها، والمُوَجّهة لجانب المُرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية السيّد علي الخامنئي؛ وقد حمَلها أنور محمود قرقاش، المُستشار الدبلوماسي لرئيس الإمارات العربية المتحدة، الذي وصل طهران مؤخراً وسلّم وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي هذه الرسالة. وكان المُرشد الأعلى الإمام الخامنئي قد اعتبر الدعوة الأمريكية للتفاوض ك "خداع للرأي العام العالمي".

وتابع الخامنئي، الذي كان يتحدّث إلى مجموعات من الطلّاب: "إن حقيقة أن الرئيس الأمريكي يقول إنّنا مستعدّون للتفاوض مع إيران، ويدعو إلى المفاوضات، هي خداع للرأي العام العالمي". وهذا يعني

أننا على استعداد للتفاوض ونريد التفاوض وإحلال السلام، ولكن إيران ليست راغبة في ذلك». وبعد يوم واحد من الإعلان عن رسالة ترامب، قال آية الله الخامنئي في خطاب: "إن إصرار بعض الحكومات المُتسلّطة على التفاوض ليس من أجل حلّ المشاكل، بل من أجل الهيمنة"، مُعتبرًا أن المفاوضات تهدف إلى "فرض ما يريدونه على الطرف المُتفاوض"، مُحَذّراً في الوقت عينه من "توقّع إجراء مفاوضات بشأن قضايا تتجاوز البرنامج النووي"، في إشارة إلى المُطالبات الأمريكية – الإسرائيلية بوقف البرنامج الصاروخي الإيراني.

وكان السيّد الخامنئي حَمّل مسؤولية عدم إجراء المفاوضات إلى عدم الثقة بالتزام الولايات المتحدة بأي اتفاق، واصفاً ترامب بأنه شخص "ألقى بالمفاوضات المُوقّعة والمُكتملة عن الطاولة ومَزّقها"، في إشارة واضحة إلى أن طهران تسعى إلى ضمانات أمريكية هذه المرّة، من بينها رفع العقوبات، وهو ما لن يحصل، حيث أشار القائد في أحد خطاباته إلى أن "هذه الحكومة لن ترفع العقوبات"، بل ستعمل "إلى تشديد العقوبات وزيادة الضغوط ".

وكان ترامب قد أشار إلى الرسالة الموجّهة للمُرشد الإيراني والدعوة إلى التفاوض، مُحَذّراً في الوقت نفسه من "إمكانية اللجوء إلى الحل العسكري"؛ وهو ما يعني محاولة إجبار إيران على التفاوض تحت سقف المطالب المُعلنة، وتحت ضغط المتغيّرات الإقليمية والدولية، من أوكرانيا وحتى الحدود اللبنانية والسورية مع فلسطين المحتلة، والمحاولات الأمريكية – التركية – الإسرائيلية لتقاسم النفوذ في الجغرافيا السورية.

وفيما تتوسّع مبادرة ترامب المتعلّقة بالاتفاقات الإبراهيمية وعملية التطبيع، لتضع إمكانية دخول دول جديدة على لوائحها من دول غرب آسيا، تعيد الولايات المتحدة الأمريكية ضبط استراتيجيتها في المنطقة على خلفيّة توزيع أدوار الوساطة على دول المنطقة العربية، في الوقت الذي يستمر فيه المشروع الإسرائيلي اتساعاً ليفرض أمراً واقعاً في المعادلة المُرتقبة لنهاية "نظام الفوضى" في المنطقة، أو بداية "منظومة أمريكا الشرق اوسطية بزعامة إسرائيلية ومساهمة لدول إقليمية".

في السـياق، قال المسـؤول الإماراتي أنور قرقاش، في أحد لقاءاته المصـوّرة، إنه على إيران أن تأخذ بالحسـبان "أن مواجهة العالم العربي عبر ميليشـيات ومجموعات لا يجلب الأمن لإيران"؛ وتابع، في إشـارة إلى المتغيّرات عموماً: "هذه دعوة لإيران للتركيز بجديّة على الاهتمامات الإقليمية المتعلقة بأمنها واقتصادها".

واعتبر قرقاش أن إيران تريد العلاقات مع دول المنطقة العربية وأمريكا، مُشـيراً إلى سـرعة الأحداث في سوريا، وإلى القراءة الإيرانية المختلفة لها، داعياً إلى "الواقعية" في السياسـة، "والتركيز على "أمن الناس وحياتهم". وألمَح إلى سـيناريو "عودة داعش والربيع العربي" مُعتبرًا أنه في هذه الحالة "المنطقة سـتدخل في الصـراع مجدّداً"، داعياً إلى الاسـتفادة والتعلّم من "دروس المنطقة"، لأن "تكرار التجربة سـيؤدّي إلى تكرار النتائج نفسها"، في إشارة واضحة إلى المتغيّرات في سوريا، من تسلّم أحمد الشرع الحكم فيها، مع عودة صـعود نجم الجماعة الإسلامية على غرار أحداث 2010 و"الربيع العربي" واستعادة التموضعات العربية السابقة.

وفي الحديث عن الاتفاقات الإبراهيمية وإمكانية الذهاب إلى أبعد من مفاوضـات "خفض تصـعيد" مع إيران، وهل يمكن لإيران أن تصـبح عضـواً فيها، ألمح قرقاش إلى أنه قرار إيراني، مبرّراً ذلك ضـمنياً بالمستجدات الإقليمية والدولية.

وكان الرئيس الإيراني، مسـعود بيزشـكيان، أكّد أن "طهران لن تدخل في مفاوضـات وهي تتعرّض للتهديد"، وذلك بالتزامن نسـبياً مع المناورات المشـتركة الإيرانية– الصـينية والروسـية في بحر عُمان مؤخرًا، والتي سيليها، وفق ما أعلنته وزارة الخارجية الصينية، قيام الصين باستضافة "محادثات ثلاثية مع إيران وروسيا" سيكون "البرنامج النووي الإيراني على جدول أعمالها".

وفي هذا السياق، نقلت وسائل إعلام متعدّدة "أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وافق على التوسّط بين إيران والولايات المتحدة في محادثات بشـأن الأسـلحة النووية"، حسـبما أفادت قناة زفيزدا الحكومية نقلاً عن المتحدّث باسم الكرملين دميتري بيسكوف. كما نقلت بلومبرغ أن روسيا وافقت على مساعدة إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في التواصل مع إيران بشأن قضايا مختلفة، بما في ذلك برنامج طهران

النووي ودعمها وكلاء مُناهضين للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. ونُقل عن مستشار بوتين للسياسة الخارجية يوري أوشاكوف، قوله إن العلاقات مع إيران كانت أحد الموضوعات التي نوقشت في المحادثات الروسية – الأمريكية الأخيرة في العاصمة السعودية الرياض، وإن الجانبين اتّفقا على إجراء محادثات مُنفصلة بشأن هذه القضية.

القمة العربية – "حماس" وغزة

بعد "الهمروجة" المتعلّقة "بغزة ريفيرا الشـــرق الأوســـط"، من الواضـــح أن الدول العربية، والتطوّرات المتعلّقة بالمســـاحة الجغرافية الســـورية والدور الاســـرائيلي فيها، قدّمت رؤية جديدة للرئيس الأمريكي، تقضـــي بعدم "إخراج أحد من غزة"، مع ترتيبات اقتصـــادية عمرانية تتولّاها الدول العربية عبر صـــندوق لإعادة الإعمار تمّ تشكيله في القمّة العربية الأخيرة.

لكن الأمر اللافت الذي يطرح علامات اســـتفهام كبيرة كان حول اللقاء الذي ســـرّب خبره مؤخرًا بين مبعوث الرئيس الأميركي لشـــؤون الأســـرى آدم بولر وحركة المقاومة الإســـلامية– حماس في الدوحة، والذي وصف اللقاء بال"مفيد جداً"، مُشيراً إلى أنه من غير المعروف هل سيتفاوض مجدّداً مع الحركة، لكنه "ســـيكون أحياناً في المنطقة وقد يلتقي بهم." وهو ما أكّدته أيضـــاً المتحدّثة باســـم البيت الأبيض كارولين ليفيت، في مؤتمر صـــحفي، بقولها إن إدارة ترامب أجْرَت مباحثات مباشـــرة مع "حماس"، وإن "المحادثات مســـتمرة"؛ وأضـــافت أنه "تمّت اســـتشـــارة إســـرائيل". ورغم أن بولر حدّد نطاق المباحثات بموضـــوع الأســـرى لدى "حماس" ممّن يحملون الجنســـية الأمريكية، إلّا أن ليفيت أكّدت "أن الحوار والتحدّث مع الناس في جميع أنحاء العالم لتحقيق أفضـل مصـالح للشـعب الأميركي هو ما أكّده الرئيس ترامب"، الذي يعتقد أن ذلك "جهد بحسن نيّة للقيام بما هو صحيح للشعب الأميركي."

أتت هذه التطوّرات في الوقت الذي يستمر فيه التهويل الإسرائيلي الإعلامي بإمكانية عودة الحرب إلى قطاع غزة. ووفقاً لمُراسل الشؤون الدبلوماسية في قناةi24 العبرية، عميحاي شتاين، "فإن هناك تفاصيل مُفاجئة تتعلّق بالاتصـــالات الأميركية مع حماس"، وأن "ما حدَث خلال الأســـابيع الأخيرة أن المبعوث

الأميركي الخاص بشؤون الأسرى آدم بولر أجرى في قطَر سلسلة اجتماعات مع قادة "حماس". وتناولت هذه الاجتماعات أوّلًا استعادة الأسرى الأميركيين."وأضاف أن "إسرائيل تمّ إبلاغها بحقيقة إجراء هذه المفاوضات. لكن ممّا علمته، لم يتم إبلاغها بكلّ التفاصيل."

هذا التطوّر المُلفت يفتح الآفاق للتساؤل حول حقيقة المساومات العربية – التركية – الأمريكية – الإسرائيلية فيما يتعلق بملفّي غزة وإمكانية استبعاد "حماس" الظاهري من ترتيبات المرحلة التالية، أو دمجها ضمن منظومة لا تتعارض وعدم ترحيب الجانب العربي بها كحركة تابعة عقائدياً "للإخوان المسلمين" والنفوذ التركي – القطَري؛ في حين اعتبره البعض بأنه خروج ل "حماس" عن نفوذ الوسطاء التقليديين والتوجّه مباشرة إلى مصدر القرار، أي الإدارة الأمريكية، مُستغلّة رغبة ترامب باستقرار سلام طويل بين الطرفين في فلسطين المحتلة، ولاستبعاد المزيد من الضغوط العربية على الحركة.

لكن من المُرجّح أن تحمل هذه الخطوة أبعاداً أعمق، حيث إنه في مقابل إرساء توازنات دقيقة في سوريا يتم فيها توزيع النفوذ بين الأفرقاء المعنيين، خصوصاً أن الكيان اكتسب مؤخرًا مساحات جغرافية شاسعة من سوريا تُخوّله تحقيق بعض من طموحاته التوسعية ("إسرائيل" دولة صغيرة بحاجة لمساحة)، والتي تحتاج بشكل فعلي إلى عنصر الأمن لكي يستقر المُتغيّر الجغرافي، والذي قد يكون مُترافقاً مع وعود لدول عربية بتهدئة المخاوف من ملف التهجير الفلسطيني إلى بعضها، أو بملف استعادة نشاط الإخوان من جهة، والجماعات التكفيرية الأخرى من جهة أخرى، وخصوصاً مع التلميحات التي أبداها الممثّل الدبلوماسي لرئيس الإمارات العربية، أنور قرقاش، والمتعلّقة بضرورة تجنيب المنطقة تجربة "الربيع العربي" وعودة "داعش".

على الجانب السوري –التركي، من الواضح أن تركيا قد حقّقت انتصاراً استراتيجياً عبر الاتفاق بين النظام الحالي الحاكم في سوريا وبين الأكراد، ما يُمكّن الأكراد من الاندماج بالمجتمع الاجتماعي والعسكري السوري لاحقاً وفق الرؤية الأمريكية – التركية، مع اعتراف أمريكي بالنفوذ التركي في شمال سوريا، وأمن موارد الطاقة السورية التي تستحوذ عليها أمريكا عبر الأكراد وغيرهم، ما يُمهّد لاحقاً أيضاً، وعلى المدى المتوسط إذا ما سارت المخطّطات وفق الرؤية هذه، إلى تخفيف الوجود الأمريكي،

وهو مطلب "ترامبي"؛ والقلق من المنطقة للتوجّه نحو الملف الرئيسي في المرحلة اللاحقة، وهو الصراع الأمريكي – الصيني بصوَره المختلفة.

ونقلت وكالة "رويترز" عن مصادر قولها "إن الولايات المتحدة شجّعت حلفاءها الأكراد السوريين على التوصل اتفاق تاريخي مع الحكومة التي يقودها الإسلاميون في دمشق؛ وهو اتفاق قد يمنع المزيد من الصراع في شمال سوريا، في وقتٍ يسود فيه عدم اليقين بشأن مستقبل القوّات الأمريكية المُنتشرة هناك".

ويهدف الاتفاق، وفق "رويترز"، إلى "إعادة توحيد البلاد التي مزّقتها الحرب، ممّا يمهّد الطريق أمام القوّات التي يقودها الأكراد، والتي تسيطر على ربع مساحة سوريا، للاندماج مع دمشق، إلى جانب الهيئات الكردية الإقليمية الحاكمة. إلّا أن التفاصيل الرئيسية لكيفيّة تحقيق ذلك لم تُحدّد بعد." ونقَلت عن "مصدر استخباراتي إقليمي كبير أن الولايات المتحدة لعبت دوراً حاسماً للغاية".

هذا فيما يتعلّق بالجانب التركي، في حين يُرجّح أن يكون الطرف الإسرائيلي – الأمريكي قد حقّق في المقابل، موافقة تركية، ولو مفروضة بالدم "العلوي"، على عدم تشكيل أزمة له في سوريا، من خلال الجماعات المدعومة منها، في الجغرافيا التي يضع الكيان يده عليها من سوريا، مع المحافظة على تواصل وتطمين للجماعات الكردية، من خلال ممر داوود المُزمَع إنشاؤه وفق المخطّطات الإسرائيلية، في مقابل الانفتاح في الملف المتعلّق بغزة والضفة الغربية، إعماراً ودوراً لحماس باعتبارها جزءاً من الجسد الفكري لمجموعة الإخوان المسلمين، ما يُضفي نوعاً من المصداقية على دور تركيا كزعيمة للجماعات الإسلامية، ولاسيما بعد تبعات "طوفان الأقصى"، في حين ستتكفّل الدول العربية بتحقيق "السلام" لشعب غزة، و"الإعمار" كجزء من منظومة "الانتصار العربي لغزة"، في مقابل التراجع عن إنشاء دولة فلسطينية وعاصمتها القدس.

في الختام:

يشـــهد العالم على نقلة نوعية في النظام العالمي الجديد، حيث تتحوّل الولايات المتحدة الأمريكية من مؤسّـــس وضـــامن لهذا النظام على مدار عقود، حفاظاً على موقعها القيادي في العالم، وضـــمانة لمنظومتها السـياسـية الاقتصـادية المُعَولمة، إلى دولة معطّلة للنظام الدولي بكافة أبعاده، ولاسـيما في بعده الأمني – العسكري ، حيث تمّ ضرب أسس النظام الدولي القائمة في مقدّمتها على احترام الحدود وسيادة الدول والدفاع عن حقوق البشر، ولاسيما حق الحياة والتهديد بالآلة العسكرية لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية، بغية أو بهدف استعادة الأمجاد الإمبراطورية الأمريكية، ولاسيما تلك التي حكَمت الحقبة الأخيرة من حياة الاتحاد الســـوفياتي وما بعده تحت شـــعار "أمريكا أوّلًا، وأمريكا عظيمة من جديد"، لكن بقفّاز واحد؛ اسـتخدام "دبلوماسـية القوّة المطلقة"، أو "الدكتاتورية الغاشـمة"، والرّقص على حافّة الهاوية لترهيب الأمم والشـعوب بغية امتصـاص مقوّماتها لضـمان الصـمود القلق والصـعود الأمريكي الجديد.

إن حرب الحزب الديموقراطي الأمريكي ســـابقاً تحت عنوان "الحرب الروســـية – الأوكرانية" تَرَكت بصـماتها الواضـحة على تموضـعات الدول وتوازناتها الإقليمية والدولية عند اندلاعها. وها هي اليوم تترك تداعيات الصـلح فيها "الجمهوري – الترمبي" آثارها على دول الشـرق الأوسـط. لكن جملة هذه التداعيات المُتسـارعة ما تزال غير مسـتقرّة، وهي بحق، كما وصـفها الرئيس الأمريكي "مرحلة شـديدة الخطورة" قد يُعاد فيها لأسـباب تتعلّق بمصـالح فاعلين دوليين وإقليميين كُثر، خَلْط أوراقها من جديد، وتبديل مسارات هذه الانطلاقة الأمريكية العنيفة، خصـوصـاً إذا ما تعارضـت مصـالح الفواعل الكبرى، من دولية وإقليمية، مع ضـرورات المصـالح الأمريكية الراهنة التي تسـتند إلى تطبيق هذه الاتفاقات والتفاهمات المُزمَعة.

لقد ترَك الرئيس الأمريكي ترامب باب اســتمرار العلاقات مع الأوروبيين مُواربـاً، الذين اعتبروا أن "النصـر الروسـي" في أوكرانيا يتهدّد مجمل دولهم، من بولندا صـعوداً حتى فنلندا، ونزولًا حتى البحر الأسـود؛ والمطلوب منهم أن "يتحرّكوا مالياً وعسـكرياً" لضـمان أمن القارّة وأمنهم؛ وطبعاً تحت القيادة الأمريكية؛ وهو ما يتوجّب أيضاً على دول الشرق الأوسط وشرق آسيا أيضاً، حيث ستُخاض الحروب "الترامبية" القادمة على أراضي الآخر، وبأموال الآخر، وجند الآخر.